

وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ٧ لسنة ٢٠١٦ « بالتفويض »

باعتتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية

عن العام المالى ٢٠١٦

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولوائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٤٤ لسنة ٢٠١٥ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٤٦ لسنة ٢٠١٠ الصادر بتاريخ ٢٢/٩/٢٠١٠

بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية جلسة ٣/١٠/٢٠١٥

باعتتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة عن العام المالى ٢٠١٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٣/٢/٢٠١٦ ؛

قـرـر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية عن العام المالي ٢٠١٦ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة مبلغ ٢٣٩٣١٥٠٠ ج (فقط ثلاثة وعشرون مليوناً وتسعمائة وواحد وثلاثون ألفاً وخمسمائة جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة مبلغ ٢٣٤٣٠٩٢٢ ج (فقط ثلاثة وعشرون مليوناً وأربعمائة وثلاثون ألفاً وتسعمائة واثنيان وعشرون جنيهاً لا غير) بفائض قدره مبلغ ٥٠٠٥٧٨ ج (فقط خمسمائة ألف وخمسمائة وثمانية وسبعون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٣/٢/٢٠١٦

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

فيضي عوض محمد